



تأثير القيمة السوقية العادلة في اتخاذ القرارات الابتكارية

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

The impact of fair market value on innovative decision-making

م.د باسم محمد حسين الزامل

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية النجف الاشرف

Bammum603@gmail.com

المستخلص

إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة , لذلك أصبحت البيانات المالية وفقا للتكلفة التاريخية قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية ووصف الحقائق الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظرا لان المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية تتعلق بالأدوات المالية (الأصول المالية) ونتيجة لذلك كان لزاما على المحاسبة أن تفتش عن بديل أفضل يتلاءم وتغير هذه الظروف من هنا ظهرت القيمة السوقية العادلة التي تساعد متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، وان أهمية الإفصاح ازدادت نتيجة لإصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين الحاليين والمرتقبين لذلك ينبغي أن يكون الإفصاح كافي للقيمة السوقية العادلة بحيث يكون ملائم للمستثمرين الحاليين والمرتقبين إذ إن هناك طرائق عدة للإفصاح وسوف يتم اختيار طريقة الملاحظات والجداول الملحقة. وان مستخدمو المعلومات المالية يتسألون عن المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد والوثوق بهذه المعلومات، إذ إن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثير من العيوب والتقديرية، التي تجعلها اقل موثوقية لذا فقد اتجهوا إلى استخدام القيمة السوقية العادلة.

الكلمات المفتاحية: القيمة السوقية العادلة، القرارات الابتكارية



The impact of fair market value on innovative decision-making

"An Applied Study on a Sample of Banks Listed on the Iraq Stock Exchange"

Asst. Dr. Basim Mohammed Hussein Al-Zamili

Ministry of Education / General Directorate of Education in Najaf

Bammum603@gmail.com

Abstract

Economic conditions are inherently dynamic, continuously shifting and fluctuating, and the purchasing power of the monetary unit changes in accordance with such circumstances. Consequently, financial statements prepared under the historical cost convention have proven insufficient in portraying the financial position, business results, cash flows, and in reflecting the economic realities of an entity. This limitation has diminished the relevance of such statements, as the financial information they contain does not rely on economic variables associated with financial instruments (i.e., financial assets). As a result, the accounting discipline has been compelled to seek a more appropriate alternative that is consistent with the changing environment. Within this context, the fair market value concept has emerged, offering decision-makers a more reliable basis for evaluating the financial position and activities of economic entities.

The significance of disclosure has further increased following the issuance of regulations aimed at safeguarding the rights of both current and prospective investors. Accordingly, disclosure related to fair market value must be sufficient and appropriate to serve the informational needs of these stakeholders. While multiple approaches to disclosure exist, this study adopts the use of explanatory notes and supplementary schedules.

Nevertheless, users of financial information frequently question the degree to which such information can be considered reliable and trustworthy. Many of them are now aware that financial reporting rests on concepts and principles that are often subject to limitations and estimations, thereby reducing their reliability. Consequently, stakeholders have increasingly



turned to the application of fair market value as a more credible and decision-useful measure.

Keywords: fair market value, innovative decisions.

المقدمة:

ادت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في اعقاب الثورة الصناعية الى ظهور الشركات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة Corporations ، التي بدورها ادت الى التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية ، وعلى قدرة هذه التقارير على تحقيق منفعة لمستخدميها وما تحويه من معلومات محاسبية تساعدهم في اتخاذ القرار الامثل من ناحية اخرى ، فالمستخدمون يهتمون بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية بهدف اتخاذ القرارات ، فيما تهدف المحاسبة الى توفير المعلومات الملائمة عن النشاطات الاقتصادية التي تمارسها هذه الوحدات لهؤلاء المستخدمين من خلال عرض هذه المعلومات في تقارير مالية تلخص عمل هذه الوحدات الاقتصادية.

تعد المعلومات المالية الملائمة Relevant والموثوق فيها Reliable من أهم ما يعتمد عليه مستخدمو هذه المعلومات، وبصفة خاصة المستثمر حيث يعتمد في اتخاذ قراراته المتعلقة بشراء أو بيع استثماراته على مدى توافر معلومات أقرب ما تكون إلى الحقيقة إضافة إلى مراعاة البعد الزمني من خلال الحرص على تقديم المعلومات في الوقت المناسب حتى تكون تلك المعلومات ملائمة لاتخاذ القرار.

أن أثر القيمة السوقية العادلة في اتخاذ قرارات استثمارية من خلال استخدام القوائم المالية لتوفير معلومات محاسبية عن فترات زمنية قصيرة بما يلبي الاحتياج المستمر للمعلومات المحاسبية وبالتالي مراعاة توفير المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب Timeliness لكي تكون ملائمة لاتخاذ القرار.

المبحث الاول: منهجية البحث

1-1 مشكلة الدراسة

أن المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشهدها منظمات الأعمال ألفت بظلالها وبصورة سلبية على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي في ظل قصور تطبيق مفهوم منهج التكلفة التاريخية نتيجة ظاهرة التغير بالأسعار التي تؤدي إلى قصور فائدة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية والتي تكون غير ملائمة لمستخدميها في مختلف اتخاذ القرارات.



لذا تتمحور مشكلة البحث عن بديل لطريقة القياس كانت ولا تزال تسيطر على العرف المحاسبي وهي طريقة التكلفة التاريخية إلى طريقة قياس حديثة الظهور نسبيا وهي طريقة القيمة السوقية العادلة.

2-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من أهمية التوجه الدولي لإحلال القياس المستند إلى القيمة السوقية العادلة محل التكلفة التاريخية، فأن لذلك التوجه انعكاسات في جودة التقارير المالية للشركات وبالتالي أحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدميها. لذا تبرز أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة السوقية العادلة والتي تهدف إلى تقوية مواطن الضعف وسد الثغرات القائمة في الأطر المحاسبية وكيف تسهم الإصدارات المهنية في تحسين معلومات التقارير المالية. فضلا عن ذلك تكمن أهمية البحث في انه يعالج موضوعا معاصرا فالقيمة السوقية العادلة هي أحد المفاهيم المستخدمة عن قيم الأصول المختلفة فلا يزال هذا المفهوم بحاجة إلى توضيح وخاصة عند تطبيقه في بيانات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة.

3-1 هدف الدراسة

1. تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة السوقية العادلة.
2. بيان متطلبات القياس القيمة السوقية العادلة للأصول المالية من خلال دراسة تحليلية للمعايير المحاسبية التي تناولت مفهوم القيمة السوقية العادلة.
3. بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات ومدى تأثيرها في قرارات.
4. التعرف على مؤشرات الأداء المالي التي تتأثر نتيجة تطبيق القيمة السوقية العادلة في المؤسسات المالية.

4-1 فروض الدراسة

بناءً على المشكلة التي يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن تساؤل قام الباحث بصياغة الفرضية: ((يؤثر استعمال القيمة السوقية العادلة في ايجابيا في ترشيد القرارات الابتكارية)).



المبحث الثاني: القيمة السوقية العادلة

مفهوم القيمة السوقية العادلة:

بموجب مبادئ المحاسبة الحالية للولايات المتحدة (الولايات المتحدة) المقبولة عمومًا (GAAP) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، يتضمن صافي الدخل والدخل الشامل مكاسب وخسائر غير محققة بالقيمة السوقية العادلة على بعض الأدوات المالية ولكن يستثنىها من غالبية الأدوات المالية. في السنوات الأخيرة، ناقش صانعو قواعد المحاسبة الأمريكية والدولية ما إذا كان يتعين عليهم طلب الاعتراف بالدخل لمكاسب وخسائر القيمة السوقية العادلة على مجموعة أكثر اكتمالاً من الأدوات المالية والمشتقات المالية. يمكن لصافي الدخل، والدخل الشامل، و "دخل القيمة السوقية العادلة الكاملة" (دخل FFV) تصوير أداء الشركة ومخاطرها بشكل مختلف بالنسبة للشركات ذات التعرض الكبير للتغيرات في القيمة السوقية العادلة للأدوات المالية.

(Hodder & Et Al , 2006: 1)

وبحسب (Wallison,2008:1) تستند محاسبة القيمة السوقية العادلة على مفهومين أساسيين:

1. يجب تطبيق تقييمات الموجودات باستمرار عبر الصناعات بحيث يمكن مقارنة الشركات بسهولة أكبر

2. عندما يكون هناك سعر سوقي للموجود يجب أن يتم تنفيذه في ظل الظروف العادية على الميزانية العمومية للشركة بهذا السعر ويعرف المعيار الأمريكي الصادر عام 2006 القيمة السوقية العادلة على أنه "السعر الذي يمكن استعماله مقابل بيع الموجود أو الذي يجب دفعه لسداد التزام في عملية منظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس. (الصياد , 2011: 288)

ويرى كل من (Parbonetti & Et Al ,2011:5) أن القيمة السوقية العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويُفترض أن أطراف المعاملة راغبين ومطلعين على المعلومات المختلفة في السوق التي تشمل البيانات المالية للبنوك التجارية محاسبة ويتم قياس بعض الموجودات والمطلوبات والإبلاغ عنها مباشرة في الميزانية العمومية على أساس القيمة السوقية العادلة. ومع ذلك، فإن تأثيرها على بيان الدخل يعتمد على التصنيف المبدئي من قبل الإدارة من ناحية يتم تصنيف أوراق الدين وحقوق الملكية التي يتم شراؤها والاحتفاظ بها بشكل أساسي لغرض بيعها على المدى القريب كأوراق مالية للمتاجرة مع أرباح وخسائر غير محققة تندفق مباشرة إلى الأرباح المبلغ عنها ومن ناحية أخرى يتم تسجيل سندات الدين وحقوق الملكية التي لا تعتبر أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق



(طويل الأجل) أو أوراق مالية للمتاجرة (قصيرة الأجل) كأوراق مالية متاحة للبيع في الميزانية العمومية بالقيمة السوقية العادلة ولكن يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من هذه الأوراق المالية من الأرباح ويتم تسجيلها في عنصر منفصل من حقوق المساهمين (الدخل الشامل الآخر) .
أهداف استعمال القيمة السوقية العادلة:

يعد استخدام القيمة السوقية العادلة من اهم الاهداف التي تسعى الشركات الى الوصول اليها من اجل معرفة اسعار اسهمها وبالتالي الاستثمار في هذه الاسهم من عدمها لذا ما اهم الاهداف التي تسعى المنظمات الى تحقيقها هي الاتي:

1. إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة السوقية العادلة فأنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
2. يتفق تطبيق القيمة السوقية العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.(السعبري، مردان ,

(2012: 229)

قياس القيمة السوقية العادلة:

1. نموذج خصم مقسوم الارباح النقدي: Models Discount Dividend :

بحسب كل من (Stephen & Et Al,2005:17) باستخدام التكاليف المقدرة المختلفة لحقوق الملكية نقوم بخصم توزيعات الأرباح المستقبلية الفعلية والسعر النهائي للحصول على السعر المتوقع للسهم، وهذا يفترض أن المستثمرين لديهم توقعات منطقية وبالتالي يمكنهم التنبؤ بدقة بمدفوعات الأرباح المستقبلية الحقيقية. ويبدو أن DDM يقوم بعمل معقول في شرح الأسعار عبر المدة بأكملها. هناك فترات مستمرة من سوء التسعير، ولكن هذه ليست مبالغة بشكل منهجي أو أقل في التسعير. ويبدو أن هناك ارتفاعاً في الأسعار مقارنة بالأسعار المتوقعة. يتماشى هذا مع ميل السوق إلى النظر إلى حقوق الملكية على أنها أكثر شبيهاً بالسندات وبالتالي فهي أقل خطورة (أي بسعر أعلى) مما توقعته نماذجنا في ذلك الوقت. ونموذج خصم مقسوم الارباح كما موضح هو:

$$E_t = [P_t] = \sum E_t [D_i] / (1 + R_t)^{I-T} \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان (Et) القيمة الحقيقية أو السعر الذي نتوقع دفعه مقابل السهم في العام (T) اما (Di) هي الأرباح السنوية الاسمية التي نتوقع دفعها على السهم في الوقت (I) و (Rt) هو معدل الخصم الذي يطلبه المستثمرون في الوقت تحدد المرحلة الأولى بناءً على القيمة للمدة التي لدينا فيها معلومات توزيع الأرباح الفعلية والثانية هي القيمة النهائية - السعر الأخير.



أهم افتراضات نموذج خصم مقسوم الارباح النقدي كانت كالآتي:

(Sutjipto & Et Al , 2020 :1844)

- تواصل الشركة إلى اللانهاية.
- استمرار توزيع الأرباح بسعر فائدة ثابت وهذا يعني أن سياسة التوزيع محددة للشركة بمبلغ معين حتى تتمكن من التنبؤ بشكل صحيح.
- معدل العائد المطلوب على الأسهم أو معدل الخصم "K" في النموذج يظل ثابتاً لأن معدل الخصم يعتمد على السوق لتنفيذ الاستثمار، ومن المرجح أن يتغير بشكل كبير بمرور الوقت.
- يتطلب هذا النموذج توافر كفاءة السوق المالية.

2. انموذج خصم التدفقات النقدية **Discounted Cash Flow Model**:

ان مدخل التدفقات النقدية المخصومة هذا هو الأساس لجميع حسابات تقييم الشركة. يحاول هذا المدخل تقدير القيمة السوقية العادلة للموجود بناءً على أساسياته. واستخدم Damodaran التدفق النقدي المخصوم لتقييم حقوق الملكية في الأعمال وتقييم الشركة ككل ويستخدم معظم الافراد هذه الطريقة في جميع أنحاء العالم لأنها تمثل قيمة مضافة على المدى القصير بدلاً من الأرباح.

(Sutjipto & Et Al , 2020 :1844) .

ويقدم انموذج DCF المصمم للتنبؤ باختيار العميل لخيارات المنتج المحددة. ويتم تضمين البيانات الديموغرافية الفردية، التي تؤخذ في الاعتبار عندما يختار كل زبون منتجاً، وفي سيناريو الاستخدام في شكل معلومات؛ يمكن إنشاء دالة التدفق النقدي بناءً على سيناريو الاستخدام وخصائص خيار منتج معين. ويحول تحليل التدفقات النقدية المخصومة المبلغ المستقبلي لتدفق التدفق النقدي إلى القيمة الحالية من خلال النظر في TVM؛ وبالتالي فهي تقدر الفائدة التي سيحصل عليها المستهلك من الاستثمار. ويتم استخدام معدل الخصم، والمعروف أيضاً باسم "تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال"، ويعكس مخاطر الاستثمار وعدم التأكد بشأن التدفق النقدي المستقبلي، وبالتالي فهو مسؤول عن خصم التدفق النقدي المستقبلي في تحليل التدفقات النقدية المخصومة. وعلاوة على ذلك، في NPV، يطرح صافي الربح الاستثمار المطلوب من القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المستقبلية؛ ويمكن حسابه من خلال تحليل التدفقات النقدية المخصومة لقياس مدى جاذبية المستثمرين.



المبحث الثالث: القرارات الابتكارية

يجب أن يعتمد النظام الكامل لإعداد القرارات الابتكارية على الاستراتيجية المبتكرة المصاغة بوضوح للشركة وأن يتناسب مع استراتيجية الشركة. وتبدأ عملية إعداد القرارات الابتكارية بتكوين مجال معلومات محدث فيما يتعلق بالابتكارات التي يتم تنفيذها والتي يمكن تنفيذها في جميع قطاعات التشغيل في الشركة.

ووفقا (Tsankova & Doneva,2011:112) ان القرارات الابتكارية تتعلق بالاتي:

1. التوصل الى بوابة الحكومة الإلكترونية الوطنية كنقطة مشتركة للخدمات.

2. التوقيع الإلكتروني كأداة أمنية.

3. طرق التشغيل البيئي.

4. الأساليب الموحدة مثل التوحيد والتصنيف.

بينما يرى (Klaukien , 2011: 6) ان القرار الابتكاري يعتمد على الإدراك هو العملية الذهنية ويتم التوصل من خلاله للمعرفة. ويتضمن جوانب مثل الوعي والإدراك والاستدلال والحكم ويحدد كيف يدرك الأفراد بيئتهم ويفهمون ويشخصون ويحلون المشاكل لا يمكن للأفراد أن يكونوا على دراية بجميع الجوانب في بيئتهم خاصة أو في البيئات شديدة التعقيد وغير المؤكدة، كما لا يمكن تكريس الاهتمام للجميع. ويختلف الأفراد في تخصيص اهتمامهم في بيئة معقدة ويميلون إلى استخدام الأساليب التجريبية للتعامل مع هذا التعقيد وبالتالي الاستدلال؛ وهو تبسيط قواعد الإبهام في الحكم واتخاذ القرار يصف الاستدلال المشترك في الحكم مثل التمثيل والتوافر والرسو.

1- المفهوم الابتكاري عند Max Weber.

المفهوم الابتكاري عند Max Weber يقصد به الافعال التي تخضع للتحليل العلمي والمنطقي، والتي في النهاية تقود الى اتخاذ قرار سليم. أما من وجهة نظر متخذ القرار فان تعبير الابتكاري يعني ان يكون القرار معبرا عن أفضل البدائل التي توفر أفضل السبل لبلوغ الهدف الذي من اجله اتخذ القرار. ولقد ميز Max Weber بين نوعين اساسيين من الابتكاري وهي افعال رشيدة قيمية Value Rational وبموجبها يكون الهدف من الفعل نفسه، مع الأخذ بنظر الاعتبار توافر قيم معينة تعبر عن درجة الابتكاري في التصرف. وافعال رشيدة Instrumental حيث تكون هذه الافعال رشيدة في ضوء الخطوات المتبعة في التنفيذ، اي انها رشيدة لكونها استخدمت وسائل عقلانية متتابعة في سبيل الوصول الى الهدف (عقيلي، 2017: 201).



2- المفهوم الابتكاري عند Simon.

يرى سيمون Simon بأن الابتكار هو مجموعة من ردود الافعال السلوكية والمواهب لكل فرد والقيم والأهداف التي يؤمن بها، وحوافزه والمعرفة الشخصية للمعلومات المتوفرة. وبهذه الخصائص يواجه متخذ القرار الكثير من العوامل التي لا يستطيع السيطرة عليها أو القدرة على التنبؤ بها، ويتصف الرجل الإداري استنادا لهذا المفهوم، بعدم قدرته على الحصول على بديل مثالي بسبب عدم وجود المعلومات الكافية لديه، لذلك فهو يبحث عن بديل مقبول ضمن ما يتوافر لديه من معلومات، أي يتخذ قراره بالاعتماد على الابتكاري المحدود، وعلى الإمكانيات المتاحة في اختيار البديل المرضي الذي يؤمن منفعة أقل من البديل الذي يحقق أقصى منفعة، وقد أكد Simon على الاخذ بالمعيار النوعي الى جانب المعيار الاقتصادي في مفهوم الابتكاري، والمقصود بذلك اضافة معيار نوعي، عند استخدام مفهوم الابتكاري للتخفيف من درجة تعقيد هذا المفهوم وجعله اكثر واقعية وبساطة، ولهذا فإنه فرق في مفهوم الابتكاري من ناحية سلوك الافراد ومفهوم الابتكاري من الناحية التنظيمية وميز ايضا بين انواع السلوك. (Simon,2010 : 4).

3- المفهوم الابتكاري عند Gross.

رأى Gross ان عمل الاداري في اي منظمة يتطلب منه ان يتصف سلوكه بنوعين من الابتكاري هما، الابتكاري الاداري وهو السلوك الذي يعتمد على استخدام أفضل الطرائق في توجيه عمل الافراد في المنظمة والابتكاري التقني وهو السلوك الذي يقوم به الاداري لتطوير المعرفة التقنية والعلمية والهندسية واستخدامها في التنظيم (Gross,2018 , 550-553).

ولأنه يتعذر تحقيق السلوك المثالي أو تحديد درجة الرضى التي يرغب فيها في سلوكه، فان على الاداري ان يعمل على تطوير اسلوب يتناسب مع فلسفته الخاصة في الادارة وسلوكه التنظيمي اثناء عملية اتخاذ القرارات.

ثانيا: متطلبات القرار الابتكاري

اذا كانت عملية اتخاذ القرار هي الاختيار لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر بالاستناد الى مجموعة من المعايير بغرض تحقيق الهدف، عند ذلك يكون القرار بمثابة الوسيط بين التفكير والفعل لأنه كالجسر الذي يعبر بنا إلى الفعل الحقيقي، وبهذا نستطيع فرز ثلاثة عناصر أو أركان رئيسة للقرار الرشيد، هي الاختيار، ومجموعة البدائل اضافة الى الاهداف والدوافع، باعتبار انه لا بد ان يكون لدى متخذ القرار الحرية الكافية للاختيار والا فاذا اجبر على بديل معين فإنه لن يكون متخذ قرار، وكذلك يكون عندما لا تتوفر بدائل ويقتصر الامر على بديل واحد، واخيرا فلا قرار



يتخذ بدون وجود هدف وعادة ما يكون الهدف تعظيم منفعة أو تخفيض كلفة أو خسارة، وسيتم التعرض الى هذه المتطلبات بشيء من التفصيل.

1- الاختيار الواعي.

يتطلب وجود القرار الابتكاري الاختيار الواعي لأحد البدائل المتاحة، وهذا يقتضي أن يكون التصرف في اختيار البديل شعوريا، أي عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير. ويعد "برنارد" أفضل من قدم تحليلا للتصرفات الشعورية واللاشعورية في مجال اتخاذ القرار، حينما أكد على ان هناك عنصران رئيسان يجب ملاحظتهما عند اتخاذ أي قرار واعي هما، الغاية المراد تحقيقها، والوسيلة التي ينبغي استخدامها، وان التصرفات التي تأتي نتيجة التدبر والحساب والتفكير تمثل تصرفا شعوريا، وهو أحد العناصر الأساسية للقرار الرشيد، أما التصرفات التي تكون استجابات آلية أو رد فعل مباشر للظروف الداخلية والخارجية فهي تصرفات لاشعورية تخرج عن مفهوم القرار الابتكاري. (G.Ferry, 2014: 229)

ورغم أن عنصر الاختيار يشق وجوده ضمنا عند الحديث عن القرار إلا إن عملية اختيار القرار الابتكاري نفسها هي عملية نسبية، فقد يتوافر لمتخذ القرار حرية واسعة في الاختيار في بعض الظروف، كما يمكن أن تنعدم هذه الحرية تماما في ظروف أخرى، وحتى عندما تتوافر لمتخذ القرار درجة واسعة من حرية الاختيار فان هذه الحرية مازالت مقيدة بظروف البيئة والعوامل الشخصية. ومعنى ذلك أن كل عملية اختيار يقوم بها الفرد تتأثر بضغوط المواقف، اذ تبدأ من حيث تنعدم فيها الحرية إلى مواقف تكون له أقصى درجة من الحرية. إذ كلما اتجهنا إلى المستويات العليا في الهيكل التنظيمي كلما تزايدت القيود على حرية الاختيار والعكس صحيح. (Nigro, 2016: 174)

2- البدائل المتاحة.

ان عملية اتخاذ القرار هو اختيار بديل من البدائل المتاحة، لذلك تعد اتخاذ القرار الابتكاري، هي عملية تقييم كل البدائل المتاحة دون استثناء، واستبعاد البدائل التي لا تلبى المعايير المطلوبة، وفي أحيان كثيرة اضافة بدائل جديدة وفقا لمعطيات ومتغيرات جديدة، لذا فان عملية الترشيح هنا هي عملية تخفيض للبدائل المتعددة كما هي إضافة إلى البدائل المحدودة، ومع اننا نجد أن الكثير من مشاكل الإدارة، ينظر إليها كبدايل ثنائية، الا انه من الممكن أن يكون لمشكلة ما طريقة واحدة لمعالجتها، مثل هذه المشكلة لا تحتاج إلى عملية اتخاذ القرار، مع ان هناك من يرى ان الادعاء بان المشكلة ليس لها سوى حل واحد، فهذا إما يرجع عادة إلى عدم كفاية التحليل أو العجز في تكوين البدائل (كنعان، 2007: 84).



3- الأهداف والدوافع:

إن الركن الثالث الذي تتصف به القرارات الرشيدة هو الأهداف والدوافع، وتأتي أهمية هذا العنصر من ضرورة استخدام معيار محدد لاختيار القرارات وتمييزها، وتحدد الأهداف والدوافع هذا المعيار، فالقرارات الإدارية الرشيدة لا بد أن تساهم في إنجاز أهداف حقيقية بفاعلية وكفاءة، كما أن من الطبيعي أن يكون لكل قرار رشيد دافع معين حيث تعتمد نتائج القرارات على أهمية الدوافع التي تحرك السلوك وعلى قوتها، فالدافع الواحد يحقق أكثر من هدف واحد، فلذلك فإن قوة الدافع تحدد الأهمية النسبية للهدف المرغوب تحقيقه، وقد يكون من الصعب أحيانا تفسير أو تبرير كل قرار باستخدام الأهداف أو الدوافع المحددة مباشرة أو النتائج التي تؤدي في النهاية إلى بلوغ أهداف محددة. (Nigro, 2016: 170).

رابعاً: أساليب اتخاذ القرار الابتكاري.

1- الأساليب التقليدية في اتخاذ القرار: لقد ظهر في الفكر الإداري اتجاهان:

الاتجاه الأول: يرى أن الإدارة فن، وهذا يعني أن أصحاب هذا الاتجاه يميلون الجانب الفني للإدارة على الجانب العلمي، ويعتقدون أن الإدارة تعتمد في إنجازها لأهدافها على قدرة المديرين متخذي القرار على الخلق والابداع في حل المشاكل التي تواجههم، وأن هذه القدرة تتوقف على صفات شخصية بحتة كالذكاء والقدرة على التصور وصواب الحكم، وأن مثل هذه الصفات هي التي مكنت الكثير من الحكام في الإدارات القديمة، والذي لم تكن لديهم خلفية علمية، من إصدار الأحكام والقرارات الصائبة بفضل ما لديهم من شخصية قوية ونظرة ثاقبة، وأبرز مثال على ذلك ما عرفته الإدارات القديمة منذ آلاف السنين من نجاح في الإدارة (Rose, 2005: P25).

الاتجاه الثاني: يغلب الجانب العلمي للإدارة على الجانب الفني، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الإدارة علم تعتمد في إنجازها لأهدافها على الأساليب العلمية التي تقوم على اتباع الخطوات المنطقية للتفكير والتي تتفق مع المتطلبات العلمية من تحليل ومقارنة واستنتاج. (Koontz & O'Donnell, 2018: 55)

ونظراً لما تقدم فإن أساليب اتخاذ القرارات كانت انعكاساً للمفاهيم الإدارية التي يقوم عليها كل مدخل من المدخلين السابقين، في حين عكست المفاهيم الإدارية التي تغلب الجانب الفني للإدارة أساليب غير علمية في اتخاذ القرارات تقوم على التخمين والحدس والخبرة السابقة والاستعداد الطبيعي لمتخذ القرار، نجد أن المفاهيم الإدارية التي تغلب الجانب العلمي للإدارة على الجانب الفني، عكست أساليب علمية اتخذت من الأساليب الكمية منهجاً لاتخاذ القرارات، تقوم على اتباع



الخطوات المنطقية للتفكير واتباع المنهج العلمي في تحديد المشكلة وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها واخضاع النتائج للمقارنة والتجربة والاستنتاج (Ferry, 2014: 132).

واستنادا الى ذلك سعى الكثير من الباحثين على تصنيف الاساليب التي يستخدمها متخذو القرار في ترشيد القرارات الى اسلوبين رئيسين هما: الأسلوب التقليدي في اتخاذ القرار الذي يقوم على الخبرة والمشاهدة والتقليد، والأسلوب الكمي الذي يقوم على اتباع الخطوات العلمية في اتخاذ القرارات، والاستعانة بالوسائل الحديثة كافة التي طرحتها المدارس المختلفة في مجال اتخاذ القرارات. وسنتعرض بشيء من التفصيل هنا عن الأساليب التقليدية لترشيد القرار، أما المدخل الكمي في اتخاذ القرار سيتم بيانه في المبحث القادم الذي يتعرض الى منهجية الأساليب الكمية في ترشيد القرارات.

ويقصد بالأساليب التقليدية الطرق التي تفتقر للتدقيق والتمحيص العلمي، وتعود جذور هذه الأساليب الى الفكر القديم في الإدارة في حل المشاكل الادارية معتمدة اعتمادا كلياً على مجرد الخبرة السابقة والتقدير الشخصي للإداريين، حيث كانوا يتخذون قراراتهم استنادا الى الفهم والمنطق والمعرفة الثاقبة وفيما يأتي عرض لأهم الأساليب التقليدية في اتخاذ القرار الابتكاري:

1- الخبرة.

يعتمد هذا الأسلوب على خبرة متخذ القرار، ويستخدم عندما يكون الموقف الجديد لا يختلف كثيراً عن مواقف سابقة، وبالتالي تكون الأفكار معروفة والتكاليف أقل. وترجع جذور هذا الأسلوب الى المدرسة التجريبية التي يعتبر "ارنست ديل" من روادها الأوائل، ويقوم فكر هذه المدرسة على تفهم الإدارة من خلال دراسة وتحليل المواقف والحالات السابقة، والقرارات التي اتخذت لمواجهةها، ثم انتهاج اسلوبه الخاص في القيام بدراسة مقارنة (Kirby, 2010: 336).

ويعتقد بعض متخذي القرار أن الخبرة السابقة هي أفضل أساس لاتخاذ القرار، فبالإمكان اتخاذ الكثير من القرارات البسيطة بناء على الخبرة، ولكن هذه الطريقة لها عيوب، منها انها لا تستخدم في المشاكل والموضوعات المعقدة، كما يغلب على اتخاذ القرار فيها عدم الموضوعية في بعض الأحيان، لأن من يقوم بحل المشكلة بهذه الطريقة يكون مفهومه في الغالب عن المشكلة غير محدد وليس لديه منهج محدد لمعالجتها. وبالرغم من المآخذ على هذا الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات، فان ذلك لا يقلل من أهمية هذا الأسلوب وغيره من الأساليب التقليدية الأخرى، فقد يسترشد المدير بالقرارات التي سبق اتخاذها، من قبل مديرين آخرين في منظمته، أو في غيرها، لاتخاذ قرارات



مماثلة ورغم ذلك فإن هذه الطريقة ما زالت شائعة حتى الآن فهي تتماشى مع متطلبات اتخاذ القرارات السريعة والبسيطة.

2- اجراء التجارب:

الشيء المؤكد أن أسلوب التجارب هو اجراء تم تطبيقه أولاً في مجالات البحث العلمي المختلفة، ثم انتقل تطبيقه الى الادارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، وذلك بان يتولى متخذ القرار بنفسه اجراء التجارب، أخذاً في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة، والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال هذه التجارب الى اختيار البديل الأفضل معتمداً في هذا الاختيار على خبرته العملية. ومن مزايا هذا الأسلوب انه يساعد متخذ القرار على اختيار احد البدائل المتاحة لحل المشكلات، وذلك من خلال اجراء التجارب على هذا البديل واجراء التغييرات أو التعديلات عليه بناء على الاخطاء والثغرات التي تكتشف أثناء التجارب أو التطبيقات العملية، وبذلك يتمكن متخذ القرار من خلال هذا الاسلوب من أن يتعلم من اخطائه ومحاولة تلافي الأخطاء في القرارات التي يتخذها مستقبلاً. أما المآخذ على هذا الأسلوب، فهو اسلوب باهض الثمن وفادح التكاليف، ويستنفذ الكثير من جهد ووقت متخذ القرار. (Rose, 2005: 340).

3- البديهة والحكم الشخصي:

عند هذا الأسلوب يستخدم متخذ القرار حكمه الشخصي وسرعة بديهته في إدراك العناصر الرئيسية الهامة للمواقف والمشكلات التي تعرض له، والتقدير السليم لأبعادها، وفي فحص وتحليل وتقييم البيانات والمعلومات المتاحة والفهم العميق والشامل لكل التفاصيل الخاصة بها. وتبدو صعوبة استخدام هذا الأسلوب في انه يقوم على أسس شخصية نابعة من شخصية المدير وقدراته العقلية واتجاهاته وخلفياته النفسية والاجتماعية، وهذه كلها سمات وقدرات تختلف باختلاف المجتمعات والبيئات، كما انها مرهونة بالمقومات المختلفة للمجتمع الواحد وقواعد السلوك التي تحكمه والاتجاهات السائدة فيه والتطورات المختلفة التي يمر بها، وكل ذلك يؤثر في الحكم الشخصي لمتخذ القرار على الامور والمواقف التي تواجهه (Ferry, 2014: 131).

4- المشاركة الجماعية:

يستخدم متخذ القرار في هذه الطريقة لجنة أو مجلس أو مؤتمر لمناقشة المشكلة أو الموضوع للاستفادة من الآراء والأفكار المطروحة في اتخاذ القرار، وتقوم اللجان برفع تقريرها عن الموضوع، ويؤخذ على اللجان عادة بأنها لا تتخذ قرارات محددة ولاسيما عندما يكون القرار حلاً وسطاً بين مواقف مختلفة، ولا شك ان المناقشة الجماعية يمكن الاستفادة منها من خلال تجديد



القرارات ورشدها، إلا انه يعاب عليها أنها تأخذ وقتاً أكبر في عمليات المناقشة واحتمال فرض أحد أعضاء المجموعة رأيه بدلاً من حل المشكلة

المبحث الرابع: القرارات الابتكارية

تم اختيار المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية لتطبيق كيفية استعمال القيمة السوقية العادلة للأصول المالية من حيث القياس والإفصاح عنها وذلك لان قطاع المصارف من أكبر القطاعات في سوق العراق للأوراق المالية وأكبر القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة وحجم التداول للأعوام (2020-2021)، على التوالي ليصبح بالمرتبة الأولى ويتفوق على جميع القطاعات.

1-4 مصرف الشرق الأوسط للاستثمار

1. تاريخ التأسيس:

تأسس مصرف الشرق الأوسط للاستثمار كشركة مساهمة برأس مال أسمي قدره 400 مليون دينار عراقي مدفوعاً منه 25% أي 100 مليون دينار بشهادة التأسيس المرقمة م ش/ 5211 المؤرخة بتاريخ 7 / 7 / 1993 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات، وبعد الحصول على إجازة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم ص. ا / د / 4 / 941 الصادر في 28 / 9 / 1993، باشر المصرف أعماله يوم 8 / 5 / 1994.

2. أسباب اختيار

كونه يتمتع بالسمعة الجيدة بين المصارف التجارية العراقية والذي يقدم خدماتها المختلفة للمواطنين منذ ما يزيد عن 27 سنة كما أن المصرف اثبت قدرته على الاستمرار والتقدم والتطور. فضلاً عن تعاونه مع الباحث في تسهيل مهمته.

2-4 مصرف الخليج التجاري

1. تاريخ التأسيس: تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة برأس

مال اسمي قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل، بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/7002 في 20/10/1999 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات، ووفقاً لقانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 الملغى، ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة.

2. أسباب الاختيار:



-
- نظراً لما يتمتع به هذا المصرف من سمعة جيدة بين المصارف التجارية العراقية الجيدة والتي تقدم خدماتها المختلفة للمواطنين منذ ما يزيد عن 21 سنة كما أن المصرف اثبت قدرته على الاستمرار والتقدم والتطور من خلال ما يمتاز به من سمعة تميزه عن المصارف التجارية الأخرى. فضلاً عن تعاونه مع الباحث في تسهيل مهمته.



ت	اسم الشركة	القيمة السوقية العادلة للسهم 2020/12/31	القيمة السوقية للسهم 2020/12/31	الاختبار خلال الفصل الأول		الاختبار خلال الفصل الثاني		الاختبار خلال الفصل الثالث		
				القرار الملائم	القيمة السوقية للسهم 2021/3/31	ملائمة القرار	القيمة السوقية للسهم 2021/6/31	ملائمة القرار	القيمة السوقية للسهم 2021/9/31	ملائمة القرار
1	البذور المصدقة	2,69	2,5	الشراء	3,38	ملائم	3,65	ملائم	4,7	ملائم
2	الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الأسماك	22,9	20	الشراء	21,6	ملائم	23,00	ملائم	25,00	ملائم
3	الشرق الأوسط للبرامجيات والنظم	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
4	العراقية للكفالات المصرفية	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
5	التمور العراقية	1,97	2	البيع	2	غير ملائم	2,00	غير ملائم	2,00	غير ملائم
6	المعمور العراقية	2,16	2,310	البيع	3,04	غير ملائم	4,42	غير ملائم	4,99	غير ملائم
7	براعم الخير	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
8	مصرف الخليج	0,90	0,90	الاحتفاظ	1,1	ملائم	1,01	ملائم	1,01	ملائم
9	الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
10	مصرف بابل	0,90	0,90	الاحتفاظ	0,98	ملائم	1,00	ملائم	9,00	ملائم
11	المصرف التجاري	1,71	1,39	الشراء	1,39	ملائم	1,32	غير ملائم	1,27	غير ملائم
12	أموال لخدمات الصيرفة	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
13	المصرف المتحد	2,62	1,900	الشراء	2,6	ملائم	3,65	ملائم	3,65	ملائم
14	مصرف الاستثمار العراقي	1,31	1,24	الشراء	1,18	غير ملائم	1,12	ملائم	1,07	غير ملائم
15	سوق العراق للأوراق المالية / اربيل	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
16	مصرف لمنصور	1,03	1,45	البيع	1,75	غير ملائم	1,75	غير ملائم	1,4	ملائم
17	مصرف الشمال	2,26	2	الشراء	2,97	ملائم	2,8	ملائم	2,8	ملائم
18	إقراض المشاريع الصغيرة	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم
19	مصرف الموصل	1,09	0,95	الشراء	1,48	ملائم	1,35	ملائم	1,35	ملائم
20	مصرف بغداد	1,83	1,79	الشراء	2,95	ملائم	3,98	ملائم	3,97	ملائم
21	أرمك للاستثمارات السياحية	1	1	الاحتفاظ	1	ملائم	1	ملائم	1	ملائم

جدول (1) القرارات الملائمة لمصرف الشرق الاوسط الاستثماري



من خلال الجدول اعلاه تم التعرف على القرارات الملائمة لمصرف الشرق الاوسط الاستثماري والتي تضمنت اسم الشركة والقيمة السوقية العادلة لسنة 2022 والقيمة السوقية لسنة 2020 ومن ثم نوع القرار المتخذ من المصرف اعلاه وتم اختيار الفصل الاول والثاني والثالث لمعرفة مدى ملائمة القرار حيث وجد:

1. شركة البذور المصدقة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.96 في حين كانت القيمة السوقية 2.5 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 3.38 مرتفعا بمقدار (0.88) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 3.65 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائما وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 4.7 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة البذور المصدقة .

2. الشرق الاوسط لإنتاج وتسويق الاسماك ان القيمة السوقية العادلة بلغت 22,9 في حين كانت القيمة السوقية 20 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 21.6 مرتفعا بمقدار (1.6) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة الشرق الاوسط لإنتاج وتسويق الاسماك

3. الشرق الأوسط للبرامجيات والنظم ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للبرامجيات والنظم .



4. العراقية للكفالات المصرفية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة العراقية للكفالات المصرفية .
5. التمور العراقية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.97 في حين كانت القيمة السوقية 2 في حين وكان القرار البيع للشركة وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 2.00 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء غير ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير للقرار غير ملائم الاسهم لشركة التمور العراقية العراقية
6. المعمور العراقية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.16 في حين كانت القيمة السوقية 2.31 في حين وكان القرار البيع للشركة وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 4.42 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء غير ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير للقرار غير ملائم الاسهم لشركة المعمور العراقية العراقية .
7. براعم الخير ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم



- وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة براعم الخير .
8. مصرف الخليج ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.90 في حين كانت القيمة السوقية 0.90 في حين وكان القرار الاحتفاظ للشركة وذلك بسبب بقاء القيمة السوقية على حالها حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائم في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1.01 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية 1.01 القرار ملائم الاسهم لشركة لشركة المعمور العراقية .
9. الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية .
10. مصرف بابل العقارية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.90 في حين كانت القيمة السوقية 0.90 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 9.00 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية .
11. شركة البذور المصدقة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.71 في حين كانت القيمة السوقية 1.39 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل



الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 1.39 مرتفعا بمقدار (0) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1.32 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.27 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة البذور المصدقة .

12. أموال لخدمات الصيرفة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية .

13. المصرف المتحد ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.62 في حين كانت القيمة السوقية 19.00 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 2.6 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 3.65 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 3.65 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة المصرف المتحد .

14. مصرف الاستثمار العراقي ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.31 في حين كانت القيمة السوقية 1.24 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 2.6 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 3.65 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 3.65 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة المصرف المتحد .

سوق العراق للأوراق المالية / أربيل ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية



في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع كشف رقم (1)

15. القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية.

16. مصرف المنصور ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.03 في حين كانت القيمة السوقية 1.45 وكان القرار هو البيع للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم اذ كانت القيمة السوقية للسهم 1.75 وذلك بسبب في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1.75 للسهم وهذا يدل على ان قرار غير ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.4 وهذا يدل على ملائمة البيع الاسهم مصرف المنصور .

17. مصرف الشمال ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.26 في حين كانت القيمة السوقية 2 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 2.97 مرتفعا بمقدار (0.97) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 2.8 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 2.8 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم مصرف الشمال.

18. إقراض المشاريع الصغيرة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية .



19. مصرف الموصل ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.09 في حين كانت القيمة السوقية 0.95 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 1.49 مرتفعا بمقدار (0.54) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1.35 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.35 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم مصرف الموصل.
20. مصرف بغداد ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.83 في حين كانت القيمة السوقية 1.79 وكان القرار ملائما للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائما وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 2.95 مرتفعا بمقدار (1.16) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 3.98 للسهم وهذا يدل على ان قرار الشراء وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 3.97 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم مصرف بغداد.
21. أرامك للاستثمارات السياحية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار هو الاحتفاظ للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان غير ملائم وذلك بسبب عدم الارتفاع وتبقى القيمة السوقية على حالها وهو 1 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا هي مرتفعة بمقدار 1 للسهم وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ ملائم وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ملائمة الاحتفاظ وعدم الشراء الاسهم لشركة الشرق الأوسط للمقاولات والاستثمارات العقارية .



جدول (2) القرارات الملائمة لمصرف الخليج التجاري

ت	اسم الشركة	القيمة السوقية العادلة للسهم 2020/12/31	القيمة السوقية للسهم 2020/12/31	الاختبار خلال الفصل الأول		الاختبار خلال الفصل الثاني		الاختبار خلال الفصل الثالث	
				القرار للملائم	القيمة السوقية للسهم 2021/3/31	القرار للملائم	القيمة السوقية للسهم 2021/6/31	القرار للملائم	القيمة السوقية للسهم 2021/9/31
1	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات	4,012	4,8	البيع	4,5	ملانم	4,65	ملانم	4,55
2	شركة الصناعات الكترونية	3,37	3,37	الاحتفاظ	3,37	ملانم	3,37	ملانم	2,48
3	شركة الهلال الصناعية	1,33	1,16	الشراء	1,24	ملانم	1,18	ملانم	1,18
4	شركة الصناعات الخفيفة	1,06	1,18	البيع	1,25	غير ملانم	1,17	ملانم	1,14
5	شركة بغداد السلام	6,37	6,37	الاحتفاظ	6,37	ملانم	6,37	ملانم	6,37
6	شركة بغداد الغازية	1,1	1,1	الاحتفاظ	1,81	ملانم	1,65	ملانم	2,00
7	شركة الشمالية	0,64	0,710	البيع	0,7	ملانم	0,68	ملانم	0,59
8	شركة نينوى لصناعات الغذائية	0,8	1,1	البيع	1,04	ملانم	0,95	ملانم	0,9
9	شركة الثرثار الزراعية	1,1	0,35	الشراء	0,4	ملانم	0,4	ملانم	0,4
10	مصرف الوركاء	1,2	1,27	البيع	1,26	ملانم	1,26	ملانم	1,26
11	مصرف الائتمان	2,5	2,4	الشراء	2,92	ملانم	3,68	ملانم	3,75
12	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	1,13	1,1	الشراء	1,57	ملانم	1,62	ملانم	2,05
13	مصرف الاستثمار العراقي	1,31	1,24	الشراء	1,18	ملانم	1,12	غير ملانم	1,07
14	مصرف العراقي الإسلامي	0,78	0,86	البيع	0,92	غير ملانم	1	غير ملانم	1,01
15	مصرف موصل	1,09	0,910	الشراء	1,84	ملانم	1,35	ملانم	1,35
16	مصرف الوطني الإسلامي	1	1	الاحتفاظ	1	ملانم	1	ملانم	1
17	مصرف دجلة	0,710	0,71	الاحتفاظ	0,90	ملانم	0,85	ملانم	0,85



									والفرات	
18	مصرف بابل	0,90	0,87	الشراء	0,98	ملائم	1,00	ملائم	0,90	ملائم
19	مصرف إيلاف	1,76	1,76	الاحتفاظ	1,76	ملائم	1,76	ملائم	1,76	ملائم
20	مصرف الشمال	2,26	2	الشراء	2,97	ملائم	2,8	ملائم	2,8	ملائم
21	مصرف بغداد	1,83	1,79	الشراء	2,95	ملائم	3,98	ملائم	3,97	ملائم

المصدر: من اعداد الباحث

من خلال الجدول اعلاه تم التعرف على القرارات الملائمة لمصرف الشرق الاوسط الاستثماري والتي تضمنت اسم الشركة والقيمة السوقية العادلة لسنة 2022 والقيمة السوقية لسنة 2020 ومن ثم نوع القرار المتخذ من المصرف اعلاه وتم اختيار الفصل الاول والثاني والثالث لمعرفة مدى ملائمة القرار حيث وجد:

1. شركة العراقية للسجاد والمفروشات ان القيمة السوقية العادلة بلغت 4.02 في حين كانت القيمة السوقية 4.8 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 4.5 مرتفعاً بمقدار (0.3) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضاً هي مرتفعة بمقدار 4.65 للسهم وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 4.55 وهذا يدل على ملائمة القرار ببيع الاسهم لشركة العراقية للسجاد والمفروشات .
2. شركة الصناعات الالكترونية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 3.37 في حين كانت القيمة السوقية 3.3 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب بقاء القيمة السوقية على حالها في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضاً لم يرتفع وبقي على حالها وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 2.48 وهذا يدل على ملائمة القرار شراء الاسهم لشركة الصناعات الالكترونية .
3. شركة الهلال ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.33 في حين كانت القيمة السوقية 1.16 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية لتصل الى 1.24 مرتفعاً بمقدار (0.08) في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضاً هي مرتفعة بمقدار 1.18 للسهم وهذا



يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.18

وهذا يدل على ملائمة القرار الشراء الاسهم لشركة الهلال

4. شركة الصناعات الخفيفة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.06 في حين كانت القيمة السوقية 1.18 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب ارتفاع القيمة السوقية اذ كانت 1.25 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.17 وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.14 وهذا يدل على ملائمة البيع كان ملائماً لأسهم شركة الصناعات الخفيفة .

5. شركة بغداد السلام ان القيمة السوقية العادلة بلغت 6.37 في حين كانت القيمة السوقية 6.37 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب بقاء القيمة السوقية على حالها في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم ايضا لم يرتفع وبقي على حالها وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 6.37 وهذا يدل على ملائمة القرار الاحتفاظ بالأسهم لشركة بغداد السلام .

6. شركة بغداد الغازية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.1 في حين كانت القيمة السوقية 1.1 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول وكان ملائماً وذلك بسبب بقاء القيمة السوقية على حالها في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.65 وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 2.00 وهذا يدل على ملائمة القرار الاحتفاظ بالأسهم لشركة بغداد الغازية .

7. الشركة الشمالية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.64 في حين كانت القيمة السوقية 0.71 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 0.68 وهذا يدل على ان قرار البيع



كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 0.59 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لاسهم الشركة الشمالية.

8. شركة نينوى للصناعات الغذائية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.8 في حين كانت القيمة السوقية 1.1 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 0.95 وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 0.9 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لشركة نينوى للصناعات الغذائية.

9. شركة الثرثار الزراعية ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.1 في حين كانت القيمة السوقية 0.35 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء بسبب انخفاض القيمة السوقية وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 0.4 وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً لهذا الفصل ايضاً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 0.4 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لشركة الثرثار الزراعية .

10. مصرف الوركاء ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.2 في حين كانت القيمة السوقية 1.27 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.26 وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.26 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لاسهم مصرف الوركاء.

11. مصرف الائتمان ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.5 في حين كانت القيمة السوقية 2.4 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 3.68 وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 3.75 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لاسهم مصرف الائتمان.

12. مصرف الشرق الاوسط للاستثمار ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.13 في حين كانت القيمة السوقية 1.1 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة



والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.62 وهذا يدل على ان قرار البيع كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 2.06 وهذا يدل على ملائمة القرار البيع لاسهم مصرف الشرق الاوسط للاستثمار.

13. مصرف الاستثمار العراقي ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.31 في حين كانت القيمة السوقية 1.24 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو للبيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.12 وهذا يدل على ان قرار البيع كان غير ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.07 وهذا يدل على ان القرار غير ملائمة للشراء لاسهم مصرف الاستثمار العراقي .

14. مصرف العراقي الاسلامي ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.78 في حين كانت القيمة السوقية 0.86 وكان القرار غير ملائم للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو عدم البيع وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول حيث كانت القيمة السوقية 0.92 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1 وهذا يدل على ان قرار البيع كان غير ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ان القرار غير ملائماً للبيع لاسهم مصرف العراقي الاسلامي.

15. مصرف الموصل ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.09 في حين كانت القيمة السوقية 0.91 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول حيث كانت القيمة السوقية 1.84 في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.35 وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.35 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للشراء لاسهم مصرف الموصل.

16. مصرف الوطني الاسلامي ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1 في حين كانت القيمة السوقية 1 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1 وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ



كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للاحتفاظ لاسهم المصرف الوطني الاسلامي.

17. مصرف دجلة ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.71 في حين كانت القيمة السوقية 0.71 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 0.85 وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 0.85 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للاحتفاظ لاسهم مصرف دجلة.

18. مصرف بابل ان القيمة السوقية العادلة بلغت 0.90 في حين كانت القيمة السوقية 0.87 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1 وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 0.90 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للشراء لاسهم مصرف بابل.

19. مصرف إيلاف ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.76 في حين كانت القيمة السوقية 1.76 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الاحتفاظ وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 1.76 وهذا يدل على ان قرار الاحتفاظ كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 1.76 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للاحتفاظ لاسهم المصرف الوطني الاسلامي.

20. مصرف الشمال ان القيمة السوقية العادلة بلغت 2.26 في حين كانت القيمة السوقية 2 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 2.8 وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 2.8 وهذا يدل على ان القرار ملائمة للشراء لاسهم مصرف الشمال.

21. مصرف بغداد ان القيمة السوقية العادلة بلغت 1.83 في حين كانت القيمة السوقية 1.79 وكان القرار ملائماً للشركة حسب المعلومات والمقارنة بين القيمة السوقية العادلة والقيمة السوقية في



سوق العراق للأوراق المالية وهو الشراء وتم اختيار هذا القرار خلال الفصل الاول في حين تم اجراء الاختيار للفصل الثاني ووجد ان القيمة السوقية للسهم 3.98 وهذا يدل على ان قرار الشراء كان ملائماً وتم اجراء الاختيار الاخير لتصل القيمة السوقية الى 3.97 وهذا يدل على ان القرار ملائمة الشراء لاسهم مصرف بغداد.

الاستنتاجات

1. إن الاعتماد على أسعار السوق في حالة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات تكون غير ملائمة وذلك لأن بعض الأسواق تكون غير كفوءة لكون ارتفاع الأسعار وانخفاض أسعار الأسهم تستند إلى مؤشرات غير مالية وغير موثوقة من الناحية العلمية مثل الرغبات والسمعة للشركات والإشاعات من دون الاعتماد على القيم الحقيقية للأسهم لذا في هذه الحالة لا يمكن أن تكون أسعار السوق ممثلة للقيمة العادلة.

2. إن القرار الاستثماري السليم يحتاج إلى معلومات وبيانات مالية دقيقة واضحة وشفافة ويبدو أن معايير محاسبة القيمة السوقية العادلة قد وفرت متطلبات تأمينها , بحيث تخلت عن المعلومات المالية التاريخية , وأخذت بالمعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي وتطلع إلى المستقبل , أي إن القرارات الاقتصادية بما في ذلك قرارات الاستثمار يجب أن تأخذ بالمعلومات التي تستند إلى حقائق اقتصادية واقعية , وهذا ما ينعكس إيجاباً , ومن خلال اعتماد الشفافية على طريقة إعداد الحسابات القومية وإدارة المخاطر المالية , وأيضاً تعزيز دور الأسواق المالية.

3. على صعيد الأسواق المالية , فإن الأخذ بمحاسبة القيمة السوقية العادلة ينعكس إيجاباً على المستثمرين ولاسيما أن الأسواق المالية تعد إحدى أدوات قوى السوق وتسهم في جذب الاستثمارات , لأن تقدير الأصول المالية كأسهم الشركات والسندات المالية بقيمتها الاقتصادية الحقيقية يسهم في قياس إنتاجيتها وأدائها كموجودات اقتصادية حقيقية.

التوصيات

1. العمل على نشر الوعي للمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية , عن طريق عمل منشورات استثمارية تصدر عن هيئة الأوراق المالية , وتكون متاحة للجميع. بحيث تشمل هذه المنشورات كيفية الاستثمار الناجح , وأهم الأدوات المالية المطروحة أو المنوي طرحها في السوق. مع التعريفات الإيضاحية لها , من أجل توسيع قاعدة المستثمرين وعدم السيطرة على السوق من قبل أشخاص محدودين وبالتالي ضمان شفافية السوق.



2. ضرورة استعمال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة كأحد بدائل تقدير القيمة السوقية العادلة في الحالات التي لا يوجد فيها سوق كفاء للأصل أو الالتزام المراد قياسه بالقيمة العادلة.
3. ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة السوقية العادلة حيث تعد مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة السوقية العادلة، وذلك لتقليل الاعتماد على التقدير الشخصي من قبل معدي التقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

1. السعبري، إبراهيم عبد موسى، مردان، زيد عائد، 2012، القيمة العادلة وتأثيرها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
2. الصياد، على محمد علي، 2011، أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الاسهم في البورصة المصرية.
3. عقيلي، عمر وصفي، الإدارة أصول وأسس ومفاهيم، دار زهران للنشر، عمان، 2017.
4. كنعان، نواف سالم، اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر، 2007.

المصادر الانكليزية

1. Andronova, I. V., & Osinovskaya, I. V. (2017). The role of innovative decisions in the development of oil and gas companies. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 7(2), 346-351.
2. Cross, Sam Y ,The Foreign Exchange Market in the united studies, federal reserve bank of New York, 2018.
3. Foerster, S. R., & Sapp, S. G. (2005). The dividend discount model in the long-run: A clinical study. *Journal of Applied Finance*, 15(2).
4. G.Ferry, principle of management, 5th ed. Hom – Wood Richard Irwin Inc. New York, 2014.
5. Garrett, I., & Priestley, R. (2012). Dividend growth, cash flow, and discount rate news. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 47(5), 1003-1028.
6. Hodder, L. D., Hopkins, P. E., & Wahlen, J. M. (2006). Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks. *The Accounting Review*, 81(2), 337-375.



7. Kirby E.Warren ,the process of management ,prentice hall of India Limited ,2010.
8. Koontz & Odonnell "principles of management an analysis of managerial functions", 2nd ed .McGraw-Hill Book Co, New York,2018.
9. laukien, A. (2010). Decision Making in Innovation and Entrepreneurship: a Collection of Conjoint-based Studies (Doctoral dissertation)
- 10.Lee, U., Kang, N., & Lee, I. (2020). Choice data generation using usage scenarios and discounted cash flow analysis. Journal of choice modelling, 37, 100250.
- 11.Magnan, M., Menini, A., & Parbonetti, A. (2015). Fair value accounting: information or confusion for financial markets?. Review of Accounting Studies, 20(1), 559-591.
- 12.Nigro Flex, Modern public administration, Harper and Row .
- 13.Ramli, N. M., Rahman, A. R. A., Marzuki, A., & Marzuki, M. M. (2021). Implementation of IFRS 13 Fair value measurement: Issues and Challenges faced by the Islamic Financial Institutions in Malaysia. Jurnal Pengurusan.
- 14.Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia, Bank management & Financial Services, McGraw – Hill Companies, New York, 2005.
- 15.Simon, , Valueat risk – new Approaches to risk management ,.2010.
- 16.Sutjipto, E., Setiawan, W., & Ghozali, I. (2020). Determination of Intrinsic Value: Dividend Discount Model and Discounted Cash Flow Methods in Indonesia Stock Exchange. Eddy Sutjipto, Wawan Setiawan and Imam Ghozali, Determination of Intrinsic Value: Dividend Discount Model and Discounted Cash Flow Methods in Indonesia Stock Exchange, International Journal of Management, 11(11).
- 17.Wallison, P. J. (2008). Fair value accounting: A critique. Financial Services Outlook, 1-8.